● أخبار قصيرة

البدء بتطوير حقل «بازن» النفطي والغازي جنوبي البلاد

أعلن مدير التنقيب بشركة النفط الوطنية، محي الدين جعفري، أن حقل «بازن» الجديد للنفط والغاز يمكن أن يضطلع بدور مهم في خفض النقص في الطاقة، وذلك من خلال توفير الغاز لأربع محافظات.

وقال جعفري، الخميس، في حوار مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»: إنه تم التعاقد مع متعهد لحفر عدة آبار نفط في مختلف مناطق هذا الحقل الذي يقع في محافظة بوشهر (جنوبي البلاد). وأضاف: إن هذا الحقل يعدّ واحداً من أهم الحقول الجديدة للنفط والغاز في البلاد ويدعى حقل «بازن» وجاء كحصيلة لسنوات من الرصد الجيولوجي.

وأوضح: إن المرحلة الأولى من التنقيب في هذه المنطقة بدأت عام ٢٠١٦ مع حفر بئر بعمق أكثر من ٤ آلاف متر، غير أن النتائج أظهرت وجود طبقة غازية واحدة، ولذلك استمرت الدراسات التكميلية واستخراج معطيات الرصد الزلزالي ثنائية وثلاثية الأبعاد. وتابع: إن عمليات الحفر الثانية والتي توصلت إلى نتيجة في الوقت الحاضر، تمت بعمق ٤ آلاف و ٦٠٠ متر، وأظهرت وجود طبقتين جديدتين من الهيدروكربونات، إحداها نفطية والأخرى غازية بجانب طبقة الغاز الأولى.

وأكد جعفري ان احتياطي الغاز في هذا الحقل يُقدّر بنحو ١٠ آلاف مليار قدم مكعب، وهذا الرقم يساوي مليار قدم مكعب غاز طبيعي يومياً أو ٢٨/٥ مليون متر مكعب، وبوسعه توفير الاستهلاك اليومي للغاز لمحافظات بوشهر وإيلام وخراسان الشمالية ومسجد سليمان.

ومضى مدير التنقيب بشركة النفط الوطنية يقول: إن التقديرات الأولية تشير إلى وجود ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون برميل نفط في هذا الحقل. موضحاً: إن التقييم النهائي سيتحدد بعد حفر البئر الثالثة.

إستخراج ٣٦٦ طنًا من رواسب الذهب والفضة في إيران

خلال النصف الأول من العام الجاري، أنتجت شركة النحاس الوطنية ٣٦٦ طناً من الرواسب المحتوية على الذهب والفضة.

ونجحت إيران خلال الأشهر الستة الماضية في إنتاج ٣٦٦ طنًا من رواسب الذهب والفضة، و٩٨٦ طنًا من أكسيد الموليبدينوم، و١٣٦٩ طنًا من الموليبدينوم، و٣٧٣١ طنًا من مُركّز الموليبدينوم. وفي قطاع منتجات النحاس، تمّ إنتاج ١١٨٧٧ طنًا من أسلاك النحاس، و١٠٩٢٨٣ طنًا من كاثودات النحاس، و١٣٠٨١٥ طنًا من الأنودات، و٦٣١٩٢٩ طنًا من مُركّز النحاس.

السفير الإيراني يلتقي وزير نفط النيجر

التقى سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى النيجر، علي تيزتك، وزير النفط النيجري صحابي عمرو. وجرى خلال اللقاء استعراض التعاون بين البلدين في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

رئيس لجنة السياحة في الغرفة الإيرانية:

شلمجة.. فرصة تاريخية لتعزيز التجارة الإيرانية

شلمجة ليست مجرد حدود جديدة، بل حلقة في سلسلة تربط إيران بسوق العراق

الوفاق/ ذكر رئيس لجنة السياحة في الغرفة التجارية الإيرانية، في إشارة إلى عدم وجود نافذة إحصائية موحدة على الحدود وأهمية إنشائها، أنه «إذا تم تفعيل الأنظمة الإلكترونية والنافذة التجارية الموحدة على الحدود حديثة التأسيس في شلمجة، فإن إحصائيات هذه الحدود لن تصبح شفافة فحسب، بل ستشكل أساساً لصنع القرار للمستثمرين المحليين والأجانب».

وفي حوار مع وكالة أنباء «إيلنا» حول استيراد البضائع عبر حدود شلمجة وتأثيرها على تجارة البلاد، قال مصطفى موسوي، رئيس غرفة خرمشهر ورئيس لجنة السياحة في الغرفة الإيرانية: يجب أن تتحول شلمجة من حدود محلية إلى مركز تجاري وسياحي للبلاد.

وأشار رئيس غرفة خرمشهر إلى أن التشغيل الرسمي لحدود شلمجة مع العراق قد لفت انتباه الناشطين الاقتصاديين والخبراء في مجال السياحة إلى الإمكانات الجديدة لهذا المعبر، قائلاً: يعتقد الكثيرون أن شلمجة ليست مجرد حدود محلية، بل يمكن أن تصبح حلقة استراتيجية في تطوير التجارة والسياحة في إيران.

وشدد موسوي على ضرورة النظرة الوطنية لهذه الحدود، واعتبارها جزءاً من الأهداف الكبرى للخطة السابعة للتنمية، مؤكداً: إذا تم إدارة شلمجة بشكل صحيح، يمكنها أن تتحول من معبر محدود إلى قاعدة للدبلوماسية الاقتصادية والسياحية لإيران في غرب البلاد.

التكلفة العالية للخدمات اللوجستية

ورداً على سؤال حول «كيف أثر افتتاح حدود شلمجة على استيراد البضائع من العراق وما هو موقعه المستقبلي في تجارة إيران مع العراق؟»، قال رئيس لجنة السياحة في الغرفة الإيرانية: شلمجة ليست مجرد حدود جديدة، بل هي حلقة في سلسلة تربط إيران بسوق العراق، ومشكلتنا اليوم ليست عدم وجود حدود، بل التكاليف العالية للخدمات اللوجستية وعدم التوازن بين الصادرات والواردات.

ووفقاً لموسوي، تمتلك شلمجة القدرة على تحقيق التوازن في الميزان التجاري لأنها تقصر الطريق إلى ميناء البصرة، مما يعني تقليل وقت وتكلفة ومخاطر نقل البضائع. كما تؤكد الخطة السابعة للتنمية على زيادة القدرة الانتقالية لإيران إلى ٢٠٠ مليون طن. لذلك، لا تُعتبر شلمجة مجرد معبر محلي، بل عقدة استراتيجية لتحقيق هذا الهدف الوطني.

تطوير حدود شلمجة وفقاً للخريطة الوطنية

ورداً على سؤال حول «هل ستشهد المناطق المحيطة بافتتاح هذه الحدود إنشاء أسواق حدودية؟»، قال رئيس غرفة خرمشهر: التجربة أظهرت أن السوق الحدودية إذا كانت محلية بحتة فإنها لا تحقق قيمة مضافة كبيرة. لذلك، يجب النظر إلى شلمجة كقطب متعدد الخدمات الحدودية. وأضاف: الأسواق المعيارية إلى جانب مراكز الإقامة، والنقل، والمطاعم، والخدمات السياحية، يمكن لهذا النموذج أن يجذب زوار العتبات المقدسة والمسافرين للتجارة والسياحة التسوقية.

وأشار موسوي إلى أن الخطة السابعة للتنمية تُشدّد صراحةً على ضرورة تحول المحطات الحدودية إلى مراكز تنمية إقليمية، لذلك يجب تصميم أسواق شلمجة في إطار وطني وليس فقط لتلبية الاحتياجات المحلية.

تحدي التجارة دون نافذة إحصائية موحدة

وحول حجم التجارة عبر حدود شلمجة، قال رئيس غرفة خرمشهر: لقد بدأ النشاط الاستيرادي من هذه الحدود؛ لكن من السابق لأوانه الحكم على حجمه في هذه المرحلة. وفي الحدود التي تم افتتاحها حديثاً، عادةً ما يستقر الحجم الحقيقي للمبادلات بعد عام إلى عامين.

وأشار موسوي إلى أن مسألة الشفافية في البيانات أهم من حجم الواردات والصادرات، وأضاف: أحد انتقاداتنا في الغرفة الإيرانية هو عدم وجود نافذة إحصائية موحدة على الحدود. وإذا تم تفعيل الأنظمة الإلكترونية والنافذة التجارية الموحدة في شلمجة كما هو مخطط في الخطة السابعة للتنمية، فإن إحصائيات هذه الحدود لن تصبح شفافة فحسب، بل ستشكل أساساً لصنع القرار للمستثمرين المحليين والأجانب. ودون بيانات موثوقة، حتى الأرقام العالية للتجارة لا تمتلك وظيفة اقتصادية مستدامة.

شلمجة.. محطة لدخول المركبات الخاصة

ورداً على سؤال حول «هل تمتلك هذه الحدود القدرة على استيراد المركبات أيضاً؟»، قال رئيس غرفة خرمشهر: من منظور البنية التحتية، تمتلك شلمجة القدرة على استيراد المركبات، سواء عبر الطريق أو من خلال الاتصال بسكك الحديد؛ لكن استيراد المركبات يعتمد أكثر على السياسات الوطنية في المجال الصناعي والعملة والبيئة منه على الخدمات اللوجستية. وتابع: إذا أردنا تحقيق هدف الخطة السابعة المتمثل في تحديث أسطول النقل وتقليل التلوث، يمكن أن تكون شلمجة محطة لدخول مركبات خاصة مثل المركبات منخفضة الاستهلاك أو الأسطول العام. لذلك، تمتلك هذه الحدود القدرة؛ لكن يجب استخدامها في إطار السياسة الصناعية للبلاد وليس فقط كفرصة تجارية قصيرة الأجل.

وأكد موسوي أنه «إذا تمت إدارة شلمجة بشكل صحيح، يمكنها أن تتحول من حدود محلية إلى مركز تجاري وسياحي لإيران في غرب البلاد». وأضاف: يجب أن تساهم هذه الحدود في تطوير الصادرات، وجذب السياح، وتعزيز الاقتصاد المحلي في نفس الوقت، ومتابعة التنفيذ الدقيق للخطة السابعة للتنمية، وإنشاء نافذة حدودية موحدة، وربط التجارة والسياحة في حزمة شاملة هي من بين الأمور التي يجب أن تتابعها الغرفة الإيرانية، وإلا فإن الفرصة التاريخية لشلمجة ستصبح تجربة غير مكتملة.

إيران تصدّر ١٤٦٠ طناً من منتجات الزيتون إلى ٢٠ دولة

صرح رئيس مركز تطوير المكننة والصناعات الزراعية في وزارة الجهاد الزراعي، أنه تمّ في العام الإيراني الماضي (بدأ من ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٤) تصدير أكثر من ١٤٦٠ طناً من منتجات الزيتون إلى ٢٠ دولة حول العالم.

وقال كريم ذوالفقاري: إن هذا الكمّ من منتجات زيت الزيتون والزيتون المعلّب، قدتم تصديره إلى دول مثل ألمانيا، واليابان، وتركيا، والإمارات، وكندا، والبحرين، وفرنسا، وأفغانستان، والعراق، وروسيا.

وفيما يخص استراتيجيات تطوير قطاع الزيتون، أوضح ذوالفقاري: إن تحديث آلات ومعدات التجهيز، وتحسين معايير التغليف، وتطوير العلامة التجارية الوطنية، وإزالة المعوقات أمام التصدير، تُعدّ من أهم الاستراتيجيات المستقبلية لصناعة الزيتون في البلاد.

وأشار رئيس مركز تطوير المكننة والصناعات الزراعية إلى سلسلة من الحلول الأخرى لتعزيز صادرات منتجات الزيتون، منها «إنشاء سلسلة قيمة إقليمية من الإنتاج حتى الاستهلاك، وتوفير تسهيلات رأسمالية وائتمانية، وبناء علامات تجارية إقليمية، واستخدام التقنيات الحديثة والمكننة في عمليات الحصاد واستخراج الزيت، وتحسين الجودة وتقليل الهدر».

وأوضح: أن هناك حالياً ٢٥٤ وحدة إنتاجية مرخصة من وزارة الجهاد الزراعي تعمل في مجال تجهيز الزيتون، وإن الطاقة الاستيعابية الإسمية لهذه الوحدات تتجاوز ٣٧٠ ألف طن. وتابع قائلاً: من بين هذه الوحدات، هناك ٦٣ وحدة متخصصة في استخراج الزيت بطاقة تصل إلى نحو ٣٢٤ ألف طن، و١٩١ وحدة تعمل في مجال تعبئة الزيتون المعلّب بطاقة تقارب ٤٧ ألف طن.

وأشار ذوالفقاري إلى أنه «في السنوات الأخيرة، اكتسب الزيتون مكانة استراتيجية خاصة كأحد المحاصيل الزراعية الرئيسية في سياسات التنمية الزراعية للبلاد. ومع ذلك، لا يزال جزء كبير من محصول الزيتون الإيراني يُباع على حالته الخام أو شبه الخام، مما يؤدي إلى انخفاض أرباح المزارعين وفقدان القيمة المضافة لهذا المنتج».

وأكد على أن التركيز على الصناعات التحويلية مثل استخراج الزيت، وتعليب الزيتون، وتصنيع منتجات الزيتون المعالجة، يمكن أن يقلل من بيع المحصول الخام، ويثبت الأسعار، ويحمي المزارعين من الخسائر. ولفت إلى أن «إيران، التي تمتلك أكثر من ٥٥ ألف هكتار من مساحات زراعة الزيتون وتنتج سنوياً نحو ٩٤ ألف طن، تحتل المرتبة الـ١٧ بين ٤٣ دولة منتجة للزيتون في العالم». وأضاف: أنه وبحسب إحصائيات منظمة «الفاو»، ينتج عالمياً أكثر من ٢٠ مليون طن من الزيتون سنوياً، وتُعدّ منطقة البحر الأبيض المتوسط المركز الرئيسي لإنتاجه.

وأردف: أن إسبانيا وحدها تُغطي نحو ٤٥٪ من إجمالي إنتاج زيت الزيتون في العالم.

السفير الكوري: نبحث عن سبل لإقامة علاقات مستدامة مع إيران

أعلن السفير الكوري الجنوبي لدى إيران، بأن حجم التبادل التجاري بين بلاده وإيران بلغ ١٨ مليار دولار سنويًا حتى العام ٢٠١٦؛ لكنه انخفض بسبب العقوبات، وقال: نأمل أن تتحسن العلاقات، ونبحث عن سبل لإقامة علاقات مستدامة مع إيران.

وخلال لقائه مع محافظ آذربايجان الشرقية (شمال غرب إيران) في مدينة تبريز يوم الأربعاء الماضي، قال كيم جون بيو: في ظل الوضع الراهن الذي لا توجد فيه إمكانية للتبادل التجاري كما في الماضي، نبحث عن سبل لاقامة علاقات مستدامة، ونحن مستعدون للمضي قدمًا حتى بخطوات صغيرة. واختتم الاجتماع بالتأكيد على تحديد مجالات جديدة للتعاون وتعزيز العلاقات الثنائية في جميع المجالات.

من جانبه، استعرض محافظ آذربايجان الشرقية، في اللقاء، العلاقات الودية والتاريخية الممتدة لـ٦٠ عامًا بين البلدين، وأكد العزم الجاد على تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والرياضي، مشددًا على القدرات الفريدة للمحافظة.

وأشار بهرام سرمست إلى التعاون الصادق بين البلدين حتى خلال حقبة الدفاع المقدس (١٩٨٠-١٩٨٨)، وحجم التبادل التجاري الذي بلغ ١٨ مليار دولار سنوياً في الماضي، معربًا عن أمله في استعادة العلاقات مع كوريا الجنوبية مستواها الرفيع.

وأشار سرمست إلى الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها محافظة آذربايجان الشرقية، موضحًا: أن منطقة أرس الحرة، والمدن الاستثمارية، وغرفة تجارة تبريز التي تعدّ أقدم غرفة إيرانية، ووجود أكبر سوق مسقف في العالم، والسجاد، والحرف اليدوية، والمعالم السياحية، تعدّ من بين المزايا التي يمكن أن تشكل منصة مناسبة للتعاون الاقتصادي مع المحافظات الكورية الجنوبية.

وقال محافظ آذربايجان الشرقية: نأمل في إقامة علاقات جيدة مع كوريا الجنوبية في المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى التعاون الرياضي في التايكوندو وكرة القدم.

وفي إشارته إلى الصلاحيات الخاصة الممنوحة للمحافظات الحدودية في الحكومة الجديدة، أعرب سرمست عن أمله في أن يتم استغلال هذه القدرة أيضًا لتعزيز دبلوماسية الحدود.